

## تحليل إدارة السياسة الميزانية في مرحلة الإصلاحات : دراسة حالة الجزائر منذ سنة 1990

خالد منه\*

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل إدارة السياسة الميزانية في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق والتي تتميز بإطلاق الإصلاحات الاقتصادية. ومن خلال دراسة حالة الجزائر، منذ سنة 1990، والتي عرف فيها الاقتصاد الجزائري إصلاحات عميقة، استطعنا التوصل إلى بعض النتائج المتعلقة بإدارة هذه السياسة، عن طريق استعمال مقارنة قياسية تتمثل في نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR). واتضح أن السياسة الميزانية التوسعية المنتهجة بالجزائر، خاصة منذ سنة 2000 نوعاً من الآثار اللاكينية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يؤكد خاصية القدرة النسبية للسياسة الميزانية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية. وعني المقال أيضاً بدراسة السياسة الميزانية في الفترة التي سبقت إطلاق البرامج العمومية للاستثمار والتي تميزت الجزائر باستعادة التوازنات المالية، بعد أن شهدت المتغيرات المالية تدهوراً خطيراً، بفعل التطبيق الصارم لإجراءات التعديل الهيكلي (1998-1994). ومع هذا لم تسهم هذه الإجراءات في خلق الظروف المواتية لنمو اقتصادي مستدام والتخفيف من حدة النتائج الاجتماعية السلبية لمثل هذه البرامج.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الميزانية، الإصلاحات الاقتصادية، نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، الجزائر.

التصنيف جال.: E32, E60, E62.

---

\*مكلف بالبحث، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، CREAD

مقدمة

عرفت السياسة الميزانية ودورها في تفعيل الاقتصاد، أثناء الأزمات الاقتصادية، اهتماماً متزايداً في خضم البحث عن الحلول المثلى للخروج منها، كما هو الحال في الأزمة المالية العالمية التي نشبت في سنة 2008. وأصبح من الطبيعي أن نرى كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي يدعو إلى استعمال السياسة الميزانية، بل ويحثّ عليه، كأداة هامة لمواجهة الكساد الاقتصادي الذي ضرب العالم عقب الأزمة (Blanchard et al.2010). وهو ذات الصندوق الذي ما فتئ يدعو الدول، وخاصة النامية منها، للخروج من الأزمات الاقتصادية، إلى اعتماد سياسات اقتصادية تقشفية. لكن مع نشوب الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، عاود الاهتمام بالسياسة الميزانية كوسيلة لتثبيت الاقتصاد في مرحلة الكساد. واحتدم النقاش حول الآثار الكينزية أو غير الكينزية لحزم الانقاذ الأوروبية والأمريكية المعتمدة على ميزانية الدولة.

غير أن بعض الدراسات السابقة حاولت دراسة بعض هذه الآثار باستعمال بعض الطرائق القياسية، على غرار نماذج المقترحة من قبل بلانشار وبيروت (Blanchard et Perotti, 2002) في سنة 2002. حيث قام الباحثان باختيار طريقة المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) من أجل تحديد آثار الإيرادات الميزانية والنفقات العمومية على الناتج الداخلي الخام الأمريكي. لقد سمحت الأزمة العالمية بإعادة اكتشاف السياسة الميزانية وما لها من تأثير إيجابي على استعادة النمو والحيلولة دون الوقوع في الكساد الاقتصادي، بعد أن حامت الشكوك في السنوات الأخيرة من جدوى اللجوء إلى تطبيق هذه السياسة في إطار التثبيت الظرفي للاقتصاد.

انخرطت الجزائر، غرار الكثير من الدول النامية، في مسار الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، بهدف استعادة التوازنات المالية، وتوفير الظروف الملائمة لنمو اقتصادي مستدام، وإتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص

الناشئ. وكثيراً ما تم تجاهل أو "إهمال" السياسة الميزانية في برامج الإصلاح الهيكلية المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي. ولم يتم تصور السياسة الميزانية إلا من زاوية تخفيض النفقات للتخلص من عجز الميزانية، والمديونية. في حين تم التركيز على السياسة النقدية لمكافحة التضخم الجامح واستعادة التوازنات على مستوى ميزان المدفوعات.

يصنّف الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصاد ريعي بالنظر إلى السمات التي تطبعه من حيث تنوع الاقتصاد ومساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية العامة للدولة. ويتسم أيضاً بتأثره الشديد بالدورات الاقتصادية التي يمكن تعريفها على أنها تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي. وعلى مدى العقود الماضية اتضح تأثر الاقتصاد الجزائري الشديد بالتقلبات في السوق الدولية للنفط بسبب الحجم الكبير للمحروقات في الاقتصاد. فهو يمثل حوالي 45% من الناتج الداخلي الخام، و60% من الإيرادات الميزانية، و97% من مجمل الصادرات. واعتمدت الجزائر خلال السنوات الماضية (خاصة منذ سنة 2001) سياسة ميزانية توسعية من أجل بعث النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل مقابل تأخر في تطبيق الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية (FMI, 2006). وحتى وإن سجل معدل النمو معدلاً مقبولاً لا يزال تنوع الاقتصاد خارج المحروقات ضعيفاً، ونسب البطالة مرتفعة، خاصة في صفوف الشباب.

وعلى هذا سنحاول في هذا العمل تحليل إدارة السياسة الميزانية في خضم الانتقال نحو اقتصاد السوق لاقتصاد ريعي على غرار حالة الجزائر منذ سنة 1990. ونستعين بطريقة قياسية متمثلة في طريقة المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) لتحليل آثار السياسة الميزانية في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وللوصول لهذه الغاية، سنتعرض في مقام أول لأهم سمات السياسة الميزانية خلال عقدين (1990-2010)، ومن ثم سنتطرق لبعض الأدبيات

المتعلقة بدراسة آثار السياسة الميزانية. وسنخصص الجزء الأخير من هذا العمل للدراسة التطبيقية لآثار السياسة الميزانية في الجزائر باستعمال تقنية (SVAR).

## 1. السياسة الميزانية خلال عقدين (1990-2010): أزمة، فإصلاح، فبرامج استثمار

اتسمت السياسة الميزانية في بداية عقد التسعينيات بأزمة على كل المستويات تمثلت بالخصوص بارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع عجز الميزانية مما أثر سلباً على أداء الاقتصاد الجزائري. ولم يكن أمام السلطات العمومية من حل سوى اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية لمرافقتها في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998). لقد كان الباعث لهذه الإصلاحات، القيد الخارجي، المتمثل أساساً في إيرادات الجباية البترولية، المصدر شبه الوحيد للعملة الصعبة. فكلما كان هذا القيد متراجحاً، كان هذا مدعاة للسلطات العمومية إلى الانخراط في برامج إنفاق عمومية. وهذا ما سُجِّل خلال العقد الماضي (2000-2010)، حيث تم إنجاز ثلاثة برامج للتجهيز العمومي، ويتم التحضير لبرنامج خماسي رابع (2015-2019).

### 1.1 محاولة تصحيح عجز الميزانية خلال مرحلة ما قبل التعديل الهيكلي (1990-1993).

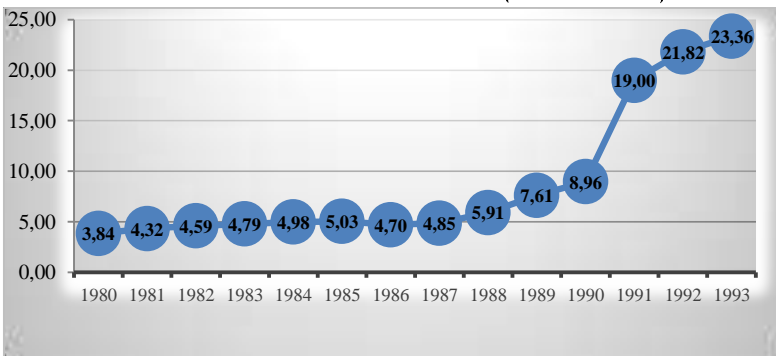
طبقت الجزائري بين سنتي 1989 و1991 سياسة ميزانية متشددة مستمدة فلسفتها من أدبيات صندوق النقد الدولي، فيما يخص ضرورة التخلص من عجز الميزانية، وتخفيض النفقات وعدم رفع أجور الموظفين. كما عملت الحكومة على تطبيق إصلاح ضريبي وذلك بإدراج تدابير جديدة تتماشى مع انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وسعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي. وسعت الحكومة إلى إجراء إصلاح عميق في القطاع العمومي من خلال محاولة تقليص عجزه وهذا عن طريق آلية التطهير الآلي للمؤسسات. وتزامنت هذه السياسة مع تطبيق سياسة اجتماعية خاصة تجاه الفئات المحرومة والهشة عن طريق إنشاء صندوق دعم الفئات الاجتماعية المحرومة (ما يعرف بالشبكة الاجتماعية).

لمواجهة تفاقم عجز الميزانية قامت الحكومة بتخفيض قيمة الدينار منذ سنة 1987 وهذا بشكل تدريجي ولكن لتزيد حدته منذ سنة 1990 حيث انتقل سعر صرف الدينار من 8,96 دينار مقابل الدولار إلى 19 دينار للدولار الواحد ليفقد بالتالي الدينار حوالي 52% من قيمته الاسمية. وبين سنتي 1991 و1993 انزل سعر الدينار تدريجياً فاقداً 13% من قيمته سنة 1992 و7% سنة 1993 (المنحنى رقم 1).

هدف برنامج الاصلاح الميزاني إلى زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات لمواجهة عجز الميزانية. وتمت زيادة الإيرادات الضريبية عن طريق تحسين الجباية الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي وتطوير السندات في السوق المالية، وهذا لتفادي التمويل المفضي للتضخم. غير أنّ المشكل الذي تقع فيه الحكومات عند إجرائها التعديلات الضريبية في فترة الانتقال يتمثل في عدم القدرة على زيادة الضرائب في حالة الركود الاقتصادي. ويتناقض الرفع من الضرائب مع هدف الانعاش الاقتصادي في الفكر الليبرالي (Benbadllah, 1999). وإذا أضيف إليها عدم مقدرة الادارة القائمة على تحصيل الضرائب على تحسين أدائها في المدى القصير، يمكننا الاستنتاج أن الإصلاح الضريبي سيقترز على النفقات العمومية.

المنحنى رقم 1: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

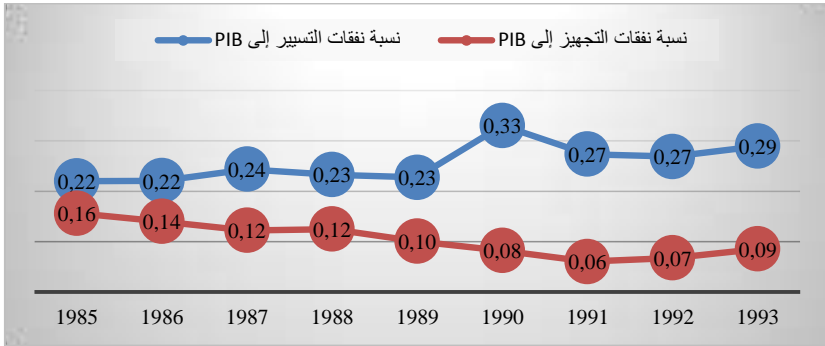
(1993-1980)



Source: World Bank, (1994).

يشمل تخفيض النفقات العمومية بنوعها الجارية (التسيير) والاستثمارية (التجهيز). يمسّ التخفيض في الأولى الأجور والتي تمثل الجزء الأكبر من نفقات التسيير وهذا عن طريق التحكم في أعداد الموظفين وتجميد أجورهم بعدم ربطها بالتضخم كوسيلة للخروج من الدائرة المفرغة رفع الأجور /ارتفاع التضخم. يضاف إلى الاجراءات المتعلقة بالأجور إلغاء الدعم عن السلع كنتيجة طبيعية لتحرير الأسعار. (المنحنى رقم 2).

المنحنى رقم 2: تطور نفقات التسيير والتجهيز كنسبة من PIB (1985-1993)



Source: World Bank, (1994).

يُلاحظ مجهود الحكومة في تخفيض النفقات الجارية التي انتقلت من 0,33 إلى 0,27 كنسبة PIB بين سنتي 1990 و1991. وفي نفس الفترة انخفضت نفقات التجهيز من 0,08 إلى 0,06 كنسبة من PIB، وبين سنتي 1985 و1993 يلاحظ أن نفقات التسيير بقيت مستقرة في حدود 0,23 كنسبة من PIB لترتفع فجأة سنة 1990 على الرغم من التوجه العام نحو تخفيض هذه النفقات. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بانخفاض سعر صرف الدينار من 8,96 دينار للدولار الواحد سنة 1990 إلى 19 دينار سنة 1991 من جهة (المنحنى رقم 2)، ومن جهة أخرى، ارتفاع كتلة الأجور الناجم عن رفع الحد الوطني للأجر المضمون بسبب ضغط النقابات وإجراء أول انتخابات محلية تعددية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عادة ما تقوم الحكومات برفع النفقات العمومية خلال الفترات الانتخابية.

كان لهذه السياسة أثرها على الأرصدة الأولية والميزانية والخزينة وهذا بتسجيل عجوزات كبيرة خاصة بالنسبة للرصيد الأولي للخزينة وذلك بالنظر إلى عدم احتساب الجباية البترولية والتي تمثل نسبة تتجاوز 50% من الإيرادات الميزانية الكليّة (المنحنى رقم 3).

المنحنى رقم 3: تطور الأرصدة الأولية، والميزانية والخزينة (1985-1993)

(مليار دج)



Source: World Bank, (1994).

شكّلت سنة 1990 سنة فارقة بالنسبة للرصيد الأولي حيث تعمق العجز من- 17,290 مليار دينار سنة 1990 إلى -77,10 مليار دينار سنة 1991. ويمكن تفسير هذا الفرق بالزيادة الكبيرة في الأجور نتيجة تطبيق الأجور الوطني المضمون الجديد، ودعم الأسعار،<sup>2</sup> وعدم كفاءة الجهاز الضريبي. أما الرصيد الميزاني، وعلى عكس الرصيد الأولي، فقد عرف تحسناً لينتقل من -13,70 مليار

<sup>2</sup> يغطي دعم الأسعار بالتخصيصات الميزانية وصندوق المقاصة الذي سجل عجزاً منذ سنة 1989. وفي سنة 1991 بلغ مجمل الاعانات والدعم 27 مليار دج ليرتفع إلى 52,6 مليار دج نتيجة انخفاض قيمة الدينار. كما بلغ الفرق بين النفقات المقدرة بـ3,3% من PIB وتلك المحققة فعلاً (6,6% من PIB) بثلاث نقاط كاملة.

دج إلى -1,8 مليار على الرغم من أنّ صادرات المحروقات في هاتين السنتين لم ترتفع بشكل كبير. حيث كانت في حدود 12,34 مليار دولار سنة 1990 و 12,02 مليار دولار في سنة 1991. ويفسر هذا الارتفاع في تخفيض قيمة الدينار الذي مكّن الخزينة العمومية من الحصول على إيرادات ميزانية ولكن لم يمنع من ظهور الضغوط التضخمية.

انخفضت النفقات الاستثمارية كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 0,16 سنة 1985 إلى 0,06 سنة 1991 أي بانخفاض أكثر من 60% من الاستثمارات المحققة. هذا ما يدل على مسار انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وخاصة في مجال خلق المؤسسات العمومية ودعمها. بالنسبة لهذه الأخيرة فقد أنشئ صندوق خاص لتطهير المؤسسات العمومية لا يدخل ضمن حساب العجز الميزاني. واستطاعت الخزينة تحقيق فائض قدر بنسبة 3,6% من PIB بعد أن كان عجزاً سنة 1991 (-1,8%).

## 2. السياسة الميزانية في مرحلة التعديل الهيكلي (1994-1998)

تهدف برامج التعديل الهيكلي إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية على المدى القصير وتوفير شروط النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وعلى هذا الأساس يفترض أنّ الإجراءات التي تم اتخاذها على المدى القصير تكون كفوة لدرجة أنها تستطيع إجراء التعديلات على الاختلالات المسجلة لكن ليس على المتغيرات الحقيقية بل الاسمية (Bahloul et Hamel, 1992). بمعنى آخر، يؤدي التعديل النقدي (المدى القصير) إلى استعادة التوازن في ميزان المدفوعات (المدى الطويل)، وعليه تقوم السلطات العمومية بالتدخل في المجالات المتعلقة بالتضخم، وإنشاء نظام للأسعار يسمح بتخصيص عادل للموارد، واعتماد سعر صرف واقعي وكذا سعر فائدة حقيقي وموجب. ويتطلب الوصول لهذه الغاية تخفيض العملة الوطنية، وتأطير القروض، وتخفيض عجز الميزانية، وتحرير الأسواق، والانفتاح على السوق الدولية.



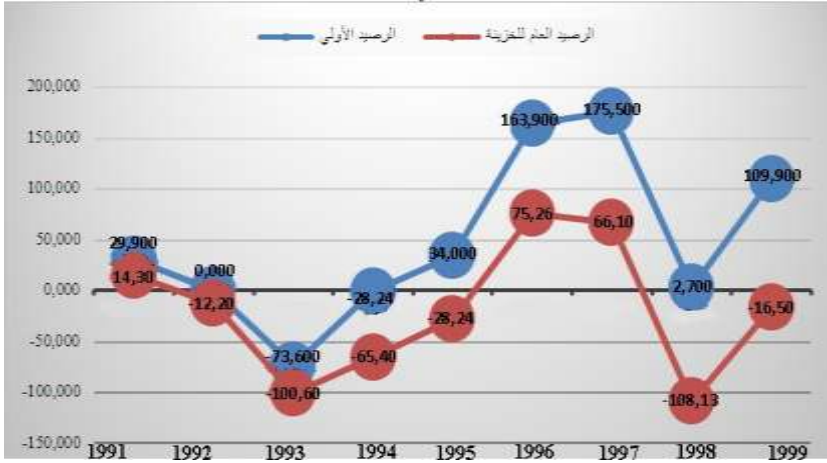
أوصى برنامج التعديل الهيكلي، فيما يخص المالية العامة، بتوسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة وهذا من أجل التقليل من الاعفاءات ورفع قيمة الرسوم على المواد الكمالية الفاخرة والتجهيزات الالكترومنزلية مع رفع نسبة الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها من 5 إلى 33% وهذا من أجل توحيد ازدواجية الضرائب على الشركات. كما تم إلغاء الاعفاء من دفع الضرائب على الفوائد المؤداة على سندات الخزينة، وتم إلغاء المعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة (40%) وزيادة حصة الإدارة المركزية من إيرادات هذا الرسم. وتم منح رقم تعريفى جبائي لكل مكلف بالضريبة وتوسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة للمنتجات البترولية، مع إعادة تحديد النفقات ذات الأولوية بما فيها إلغاء الدعم عند الاستهلاك وتطبيق سياسة نقدية متشددة. وأدرج في ميزانية الدولة تمويل كل مشاريع السكن الاجتماعي العمومي

تباطأ التعديل الميزاني في الفترة بين 1992-93 بالنظر لاستجابة الحكومة لضغط الجبهة الاجتماعية حيث ارتفعت كتلة أجور الموظفين بـ20% في السنة وهذا ما أدى إلى ارتفاع كتلة الأجور بنسبة 2% من PIB بين 1991 و1993. وعمدت الحكومة إلى الرفع من نفقات التجهيز بنسبة 3,5% من PIB من أجل بعث النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من دخول الإصلاح الضريبي حيّز التنفيذ منذ سنة 1992 وإدراجه ضرائب جديدة، غير أنه لم يساهم في تحسين وضعية المالية العامة. كما أثر تقليص الاستيراد على مداخيل الرسوم الجمركية بالسلب مضافاً إليها استقرار عائدات النفط مما أدى انتقال الرصيد الميزاني من الفائض بنحو 1,7% من PIB إلى عجز بنحو 8,7% بين سنتي 1991 و1993.

منذ سنة 1994 قامت الحكومة بتطهير مالي للمالية العامة بحيث وصل الرصيد الميزاني الكلي المعبر عنه كنسبة من PIB 2,4 نقطة في 1997 مقابل 8,7 نقطة كعجز في سنة 1993، في حين سجل الرصيد الميزاني الأولي ارتفاعاً بـ12 نقطة في نفس الفترة (المنحنى رقم 4). وسمحت إجراءات برنامج التعديل

الهيكلية بالتخلص من جميع أسباب العجز الميزاني وفسح المجال لوزارة المالية بوضع برنامج لتطبيق سياسات تأطير الجباية والنفقات من أجل تحسين كفاءة أداء الاقتصاد الكلي بشكل يجعل من الرصيد الميزاني أقل تعرضاً لتقلبات أسعار النفط العالمية (Nashashibi et al. 1998).

المنحنى رقم 4: تطور الرصيد العام للخزينة والرصيد الأولي (1991-1999) (مليار دج)



Source : IMF (2001), Statistical Appendix.

تتأثر الإيرادات الميزانية أيضاً بمعدل سعر صرف الدينار وهذا ما يفسر ارتفاع الجباية البترولية والرسوم على الاستيراد نتيجة تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار بحوالي 41% على الرغم من عدم ارتفاع أسعار النفط (Femise, 2006). ويشير الرصيد العام للخزينة إلى تقلبات أسعار النفط، فهو سالب أو موجب حسب وضعية أسعار النفط في السوق الدولية. في غياب اصلاحات حقيقية تجعل إيرادات الميزانية في منأى عن هذه التقلبات تبقى الميزانية العامة رهينة لهذه التقلبات.

يمر التحكم في النفقات العمومية عبر تقييد الخزينة العمومية اللجوء إلى الاستدانة من أجل تمويل العجز. وقبل مباشرة الاصلاحات بلغ هذا العجز بالنسبة إلى PIB، 10% والذي شكّل سبباً مهماً لارتفاع التضخم وإزاحة المؤسسات من التمويل المحلي. ومنذ سنة 1994 تم الاتفاق مع الهيئات المالية الدولية أن لا

يتجاوز نسبة العجز بـ3% من PIB. على الرغم من أنّ المعطيات المتوفرة لا تقدّم إلا عجز الخزينة وليس عجز القطاع العام فإن الاحصائيات تظهر تطوراً ايجابياً لرصيد الخزينة منذ سنة 1995 ما عدا سنة 1998 التي انخفضت فيها أسعار النفط.

### 3.1. البرامج العمومية للاستثمار كعنوان للسياسة الميزانية في فترة (2000-2010)

بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي انتهى في سنة 1998، بدأت الأمور بالتحسن على المستوى الاقتصادي، على إثر ارتفاع أسعار النفط مع بداية سنة 2000 لتصل سنة 2008 إلى غاية 148 دولاراً للبرميل الواحد، وهذا ما سمح للحكومة الجزائرية بالشرع في برنامج طموح للاستثمارات العمومية اتخذ شكل برامج خماسية.

#### 1.3.1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يُعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أولى البرامج العمومية للتجهيز والتي بوشر العمل بها بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998). وإن سمح هذا الأخير باستعادة التوازنات الكلية (مستوى المديونية الخارجية، ومعدل التضخم، وميزان المدفوعات) فإن نسبة النمو الاقتصادي لا تزال ضعيفة والبطالة، خاصة في صفوف الشباب، بقيت مرتفعة. تتبع فلسفة هذا البرنامج من واقع أنّ استعادة النمو لا يمكن أن تتحقق في ظل انخفاض القدرة الشرائية للمواطن واتساع رقعة التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية فيما يخص التجهيزات العمومية ومستوى معيشة السكان ، وتأتي محاولة استدراك هذا النقص عبر النفقات العمومية في شكل برامج تجهيز عمومية مؤشراً على عودة دور الدولة في الاقتصاد. ومن دلالات هذه العودة إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، حيث تركّزت استراتيجية الإنعاش حول الوضعية المتناقضة التي يمرّ بها الاقتصاد الجزائري المتمثل في استعادة

التوازنات الاقتصادية الكلية، وتدهور معيشة السكان وانخفاض نسبة النمو. فكان من الضروري اعتماد أربعة محاور رئيسية تتمثل أساساً في دعم الإصلاحات الاقتصادية، ودعم إنعاش الإنتاج والتنمية المحلية والبشرية، وأخيراً البنية التحتية والأشغال الكبرى للتخفيف من حدة الاختلالات المسجلة. ومن الطبيعي أن ينجم عن هذا البرنامج نتائج على المستوى الكلي والجزئي سواء على مستوى ميزانية الدولة أو على مستوى التشغيل ونسبة النمو الاقتصادي.

### 2.3.1. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

غداة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو اتسم الاقتصاد الجزائري بتسارع النمو الاقتصادي انطلاقاً من سنة 2002. وسجل الناتج الداخلي الخام نمواً في حدود 4,2% سنة 2002، و6,8% سنة 2003، و5,2% سنة 2004. كما انخفضت نسبة البطالة من 29,5% سنة 2000 إلى 17,7% سنة 2004. ويُعتبر هذا البرنامج ضخماً بكل المقاييس حيث يمثل 2,1 ضعف البرنامج السابق (برنامج الإنعاش الاقتصادي). إذ بلغ حجم البرنامج الأولي 55 مليار دولار أي حوالي 57% من PIB في سنة 2005. في حين تم اعتماد برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو يقدر بمائة (100) مليار دولار أمريكي ويشمل خمسة محاور: تحسين ظروف المعيشة، وتطوير المنشآت القاعدية، ودعم النمو الاقتصادي، وتحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

كان من أهداف هذا البرنامج إعادة التوازن الاقليمي عن طريق تحديث شبكة الطرقات والسكك الحديدية، وتحسين ظروف معيشة السكان وخاصة في مجال السكن والحصول على العلاج، والتكفل بالطلب المتزايد على التعليم في جميع مراحلها، وتسهيل تزود السكان بالماء الصالح للشرب، وعصرنة الخدمة العمومية (Ministère des finances, 2005).

تم تمويل العجز فيما بعد عن طريق صندوق ضبط الموارد بعد أن تم تعديل القرار المنشئ له كما تم اتخاذ بعض الاحتياطات حتى يتم تنفيذ هذا البرنامج على أحسن وجه.

### 3.3.1. برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014

أطلق برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنتي 2010 و2014 ويندرج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات. وبلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلت التي ما تزال قيد الإنجاز. أما حجم هذا البرنامج فبلغ 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار)؛  
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

ولكن بعد هذا العرض الموجز للبرامج العمومية الثلاثة يحق لنا التساؤل عن وجهة المبالغ المرصودة. هل استهلكت بشكل كامل أم لا؟ وبعبارة أخرى هل استطاعت الحكومة أن تحقق مجمل الأهداف التي حددتها هذه البرامج؟  
لمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات يكفي الاطلاع على المبالغ المستهلكة فعلياً في هذه البرامج. حيث يقدر الفرق بين المبالغ المرصودة للاستثمارات العمومية وتلك التي استهلكت فعلياً بحوالي 166 مليار دولار وهو ما يفسر ضعف قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري الداخلية والخارجية وخاصة بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري.

تقدّر قيمة الاستثمارات العمومية التي استهلكت الاعتمادات المالية المرصودة لها في الخزينة العمومية فعلياً منذ سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2013 حوالي

15.800,00 مليار دج أي حوالي 220 مليار دولار. ويمثل هذا المبلغ مجموع المبالغ التي استهلكت في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي رصد له مبلغ 100 مليار دولار، والبرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014) بمبلغ قدر بـ 286 مليار دولار أي حوالي 386 مليار دولار بالنسبة للبرنامجين. لقد ساهمت هذه المشاريع في رفع القيمة المضافة بقيمة 8% ومناصب الشغل المستحدثة في عديد القطاعات على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات السوقية.

بناء على هذا فإن الفرق بين القيمة المخصصة المقدرة بـ 386 مليار دولار والقيمة المستهلكة فعلياً المقدرة بـ 220 مليار دولار مرده بالأساس إلى ضعف القدرات الوطنية للاستيعاب بالإضافة إلى عوامل مؤسسية ساهمت في هذه النتيجة. وهذا ما جعل النسبة المتوسطة لاستهلاك الاعتمادات المرصودة خلال الفترة ما بين 2005 و 2013 تبلغ حوالي 60% من مجمل الاعتمادات<sup>3</sup>. وعلى سبيل المثال بلغ استهلاك الاعتمادات المرصودة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 65%، وبالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو حوالي 70%.

لقد ساهمت هذه الاستثمارات العمومية في زيادة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـ 6% خلال الفترة 2004-2013، في حين سجل قطاع المحروقات منذ سنة 2006 نمواً سالباً مما أثر على نسبة النمو الكلية. وتمثل القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ما بين 30 إلى 40%، بينما تراوحت نسبة النمو الاجمالية بالنسبة لنفس الفترة حوالي 3,5%. مثّلت النفقات العمومية في الجزائر حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2000-2006 و 40% في سنة 2011. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتقدر النسبة بـ 30%، وبلغت في البلدان المصدرة للنفط 34,7%.

<sup>3</sup> تصريح سيدي محمد فرحان، المدير العام للمديرية العامة للتنبؤ والسياسات، بوزارة المالية لوكالة الأنباء الجزائرية يوم 2013/05/06.

ومن المقرر أن تتواصل هذه السياسة على نفس المنوال على مدى الخمس سنوات القادمة وخاصة المتعلقة منها بتنمية دائرة الإنتاج عبر مواصلة وضع الترتيبات الموجهة لزيادة الاستثمارات لاسيما في قطاعات التجارة، والفلاحة، والسياحة، والطاقة لتكثيف النمو، واحلال الواردات بالإنتاج الوطني وخلق الثروات، ومضاعفة العروض من مناصب الشغل الدائمة. كما سيرتكز هذا المسعى على مواصلة وتحسين وعصرنة النشاطات البنكية التي ستشكل واحدا من المحركات الرئيسية لتجسيد الأهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>4</sup> في هذا الصدد كُلفت الحكومة بإعداد و"شكل محكم"<sup>5</sup> مشروع برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2015-2019 والذي سيحدد إثر البرنامج الخماسي الجاري تنفيذه الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مخطط عمل الحكومة.

2. الإطار المفاهيمي وبعض الأدبيات التطبيقية لدراسة آثار السياسة الميزانية على الاقتصاد الكلي - نموذج المتجهات ذات الاحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)  
نستطيع التمييز بين ثلاث مقاربات لتحديد صدمات السياسة الميزانية التي تسمح بحساب المضاعف الميزاني: تتسم المقاربتان الأوليتان بطابعهما التجريبي في حين تركز الثالثة على نموذج كلي قياسي، تدمج مقارنة تجريبية في إطار نظري بحت.

تعتبر عملية تحديد آثار الصدمات الميزانية مهمة للغاية، لأن النفقات والإيرادات، ومن ثم عجز الميزانية تتأثر بعوامل أخرى غير تلك الصادرة عن الحكومة. ففضلا عن أن المثبتات الآلية، التي تربط الرصيد الميزاني والظرفية

<sup>4</sup> الفقرة الرابعة من بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 21 مايو 2014.

<sup>5</sup> وهذا ما يؤكد أن البرامج العمومية للاستثمار السابقة كثيراً ما كانت تعوزها الدقة نتيجة التسرع الكبير في إعدادها تحت ضغط السياسيين الذين يخضعون لاعتبارات أخرى غير تلك التي تحكم المنطق الاقتصادي لإطلاق مشاريع كبيرة بهذا الحجم.

الاقتصادية، يرتبط عجز الميزانية الحالي بالمدىونية العمومية، أي بالعجزات السابقة، من أجل حساب خدمة الدين، ولكن أيضاً مستوى معدل الفائدة، بمعنى السياسة النقدية السابقة، والحالية، وحتى المستقبلية، وقوى السوق.

يعتبر بلانشار وبيروتي (Blanchard and Perotti, 2002) أول من استعمل هذه الطريقة التجريبية، حيث تركز على تقدير نموذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) (Structural Vector Auto Regression Models) المقلص إلى ثلاثة متغيرات: النفقات العمومية، والإيرادات العمومية و PIB. ويعتمد هذا النموذج نظرياً على أن PIB يستجيب بصفة تدريجية وليس بصفة لحظية (آنية) لصدقات السياسة الميزانية، ويتم تحديد هذه الأخيرة على أنها البواقي الهيكلية لنموذج (SVAR) الأولي. يتم تصحيح البواقي القانونية لنموذج (SVAR) الأولي عن طريق المرونات الآنية بين المتغيرات الميزانية (النفقات والإيرادات) و PIB والتي تدل على وجود المثبتات الآلية ولكن على العلاقات الآنية بين النفقات العمومية : الموضوعة تحت القيد الميزاني ما بين الأجيال. تختار الحكومات مبلغ النفقات (أو الإيرادات) وبالتالي تقوم بتعديل قيمة النفقات (أو الإيرادات). في الأخير قام الباحثان بتقدير عن طريقة المتغيرات الأداة الأثار المنتظمة ولكن ليست الآلية للنفقات والإيرادات على PIB ويتم استنتاج هذه الأثار من البواقي القانونية، ويتم تفسير البواقي الهيكلية على أنها جزء من النفقات، من جهة، والإيرادات من جهة أخرى. قام بلانشار وبيروتي، عن طريق حساب النضبات، بحساب الأثار على PIB لسياسة ميزانية هيكلية وليس لسياسة ميزانية ظرفية.

تجدر الإشارة إلى أن حساب المضاعف الميزاني يجب أن يسمح بحساب تأثير السياسة الميزانية الظرفية على PIB: فإذا تباطأ النمو الاقتصادي يمكن أن يتم اللجوء إلى سياسة مغايرة للدورة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد. يبقى السؤال بكم يتم هذا الإنعاش ؟ في مثل هذا الإطار يمكن إدراج التعديلات على السياسة



الميزانية حسب أنماط مختلفة. وعليه من غير الضروري للتحديد المبدئي للجزء المستقل من هذه السياسة الميزانية والتي تؤدي بالضرورة إلى آثار مضاعف ميزاني.

في الجزائر، حاول (شبيبي وآخرون، 2010) دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر عن طريق استعمال مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR باستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1965-2007. توصل الباحثون إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيولد تأثير سلبي.

### 3.دراسة تطبيقية صدمات السياسة الميزانية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر باستعمال طريقة المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)

سنخصص هذه النقطة لدراسة آثار صدمات السياسة الميزانية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر باستعمال طريقة المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، وهذا باستعراض منهجية الدراسة، والنتائج التطبيقية المتوصل إليها. لنناقش في الأخير هذه النتائج على ضوء واقع الاقتصاد الجزائري.

#### 1.3. منهجية الدراسة

من أجل تقدير آثار صدمات السياسة المالية سنبنى مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR . في هذا الصدد، سيتضمن نموذج الدراسة في بادئ الأمر خمس متغيرات فقط ( 5 معادلات): ثلاثة منها تعمل مباشرة على تقييم آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي، و يتعلق الأمر بلوغريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي  $g_t$ ، ولوغريتم الإيرادات العمومية الحقيقية  $t_t$ ، و لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي  $Y_t$ . أما المتغيرين المتبقين، يتعلق الأول منهما بمعدل

التضخم  $\pi_t$  و الذي سيسمح لنا بمراقبة تطور مستوى الأسعار، أما المتغير الثاني فيتعلق بالاستهلاك الخاص  $y_t$  الذي سيسمح المقدار من الدخل الذي سيخصص للاستهلاك.

حسب (Fatás and Mihov, 2001) تعتبر هذه المتغيرات الخمسة أنها أقل ما يمكن من المتغيرات الاقتصادية الكلية الضرورية التي تمكننا من فهم التأثيرات الديناميكية لتقلبات السياسة المالية، ويعزى اختيارنا لهذه المقاربة إلى بساطة استعمال مثل هذه النماذج مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى، إذ نستعمل ضمن نماذج SVAR القليل من القيود وفقا لما تلميه النظريات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تسمح لنا هذه المقاربة بمحاكاة الصدمات الهيكلية (أي تبيان أثر الصدمات الناتجة عن قرارات السياسة الميزانية المستقلة عن بعضها وعن المحيط الاقتصادي الكلي)، ومما لا شك فيه، أنه من الضروري لنا تحديد المفهوم الأساسي للصدمة الهيكلية الذي تتضمنه النماذج SVAR. في هذا السياق، تمثل حدود الخطأ العشوائي (أو البواقى) القانونية ( canonical innovations/ residuals ) الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR القانونية نبضات (impulsion) تترجم تقلبات النظام الديناميكي المدروس. لذلك لا يمكن تشبيه البواقى القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل فقط الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية. وعليه يمكن تفسير هذه البواقى في معادلتى الإنفاق الحكومي و الإيرادات العمومية ضمن نموذج VAR القانوني على أنها توليفات خطية (linear combinations) لثلاثة أنواع من الصدمات:

- استجابات الإنفاق و الإيرادات الآلية (automatic responses) لكل من البواقى الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي، مستوى الأسعار و الاستهلاك الخاص.
- الاستجابات التقديرية المنظمة لصناع القرار (systematic discretionary response) لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الأسعار

والاستهلاك الخاص. كأن يتم مثلا تخفيض معدلات الضريبة بشكل منظم ردا على حالة انكماش في النشاط الاقتصادي

- الصدمات التقديرية العشوائية و المستقلة ( random discretionary shocks) للسياسة المالية التي يمكن اعتبارها كصدمات هيكلية ناتجة عن قرارات السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعيين (حكومات، جماعات محلية، صناديق التأمين الاجتماعية، مستشفيات) والتي من شأنها التأثير في حجم الإيرادات العمومية (التخفيض من الضريبة على الدخل أو الاشتراكات الاجتماعية مثلا) أو حجم الإنفاق الحكومي (الرفع من الاستثمار العمومي أو تخفيض الفاعلين في القطاع العام مثلا).

وعليه، يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل (reduced form) على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^m A_i X_{t-i} + U_t$$

حيث أن:  $X_t = [g_t \cdot t_t \cdot Y_t \cdot \pi_t \cdot i_t]$  هو متجه المتغيرات الداخلية ( يجب أن تكون المتغيرات مستقلة)

$U_t = [u_t^g \cdot u_t^t \cdot u_t^Y \cdot u_t^\pi \cdot u_t^i]$  هو متجه البواقي القانونية غير

المرتبطة ذاتيا.

m : عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار Akaike (AIC)، والمتناسقة مع الاختلالات الاعتيادية ما بين لحظة تحديد وعاء الضريبة و اقتطاعها، أو مع آجال تنفيذ السياسة النقدية مثلا.

يمكننا تفسير البواقي القانونية للإنفاق الحكومي  $u_t^g$  و الإيرادات العمومية  $u_t^i$  على أنها دالة لثلاثة أنواع من الصدمات: الآلية، التقديرية المنظمة، و الهيكلية. و عليه ستأخذ هذه البواقي الشكل التالي:

$$u_t^i = \alpha_{iY} u_t^Y + \alpha_{i\pi} u_t^\pi + \alpha_{ii} u_t^i + \beta_{ig} e_t^g + e_t^i$$

$$u_t^g = \alpha_{gY} u_t^Y + \alpha_{g\pi} u_t^\pi + \alpha_{gi} u_t^i + \beta_{gt} e_t^t + e_t^g$$

حيث تمثل  $e_t^g$  و  $e_t^t$  الصدمات الهيكلية الموازنة، أما المعاملات  $\alpha_{jk}$  فتقيس المكونتين الأخرتين.

• من أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الانتقال  $P$  التي تحقق العلاقة التالية:  $u_t = P \cdot e_t$ . ويمكن تحديد معاملات مصفوفة الانتقال عن طريق استعمال ثلاثة أنواع من القيود:

- قيود الاستقلالية الإحصائية (orthogonalisation) التي تترجم عدم ارتباط الصدمات الهيكلية و عددها  $n \cdot (n-1) / 2$ . وقيود التسوية أو التوحيد (normalisation) التي عددها  $n$  و هي تتعلق في أغلب الأحيان بقطر (diagonal) المساواة التالية:  $P \cdot P' = \Omega$ . وفي الأخير القيود الاقتصادية التي تترجم السلوكيات الاقتصادية و عددها  $n \cdot (n-1) / 2$ .

• في هذا الصدد، اقترح (Perotti, 2005) النموذج التالي:

$$u_t^i = \alpha_{iY} u_t^Y + \alpha_{i\pi} u_t^\pi + \alpha_{ii} u_t^i + \beta_{ig} e_t^g + e_t^i$$

$$u_t^g = \alpha_{gY} u_t^Y + \alpha_{g\pi} u_t^\pi + \alpha_{gi} u_t^i + \beta_{gt} e_t^t + e_t^g$$

$$u_t^Y = \gamma_{Yi} u_t^i + \gamma_{Yg} u_t^g + e_t^Y$$

$$u_t^\pi = \gamma_{\pi i} u_t^i + \gamma_{\pi g} u_t^g + \gamma_{\pi Y} u_t^Y + e_t^\pi$$

$$u_t^t = \gamma_{ti} u_t^i + \gamma_{tg} u_t^g + \gamma_{tY} u_t^Y + \gamma_{t\pi} u_t^\pi + e_t^t$$

- المعادلة الأولى على أن أي تغيير غير متوقع في الإيرادات الحكومية يمكن أن يتسبب في: استجابات ممثلة في تغيرات غير متوقعة في النشاط الاقتصادي، مستوى الأسعار ومعدلات الفائدة، استجابة آنية لصدمة هيكلية في الإنفاق الحكومي، وصدمة هيكلية في الإيرادات الحكومية (حد الخطأ الجديد  $e_t^i$ ). ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للمعادلة الثانية.

- تفترض المعادلة الثالثة أن التغيرات غير المتوقعة في مستوى الأسعار وفي معدلات الفائدة ليس لها أي تأثير آني على الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، يمكن

للتغيرات غير المتوقعة في الإيرادات والنفقات العامة أن يكون لها تأثير سريع في النشاط الاقتصادي.

- تبين المعادلة الرابعة أن التغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات و النفقات العامة بإمكانها التأثير على مستوى الأسعار فورا. في حين تفترض أن تأثير تغيرات معدلات الفائدة على مستوى الأسعار قد يستغرق وقتا طويلا.

- تدل المعادلة الخامسة على أن التغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي و الأسعار يمكن أن يكون مستوى لها تأثير فوري على الاستهلاك. وعليه، في ظل هذه الشروط، يمكننا كتابة المصفوفتين  $A$  و  $B$  على النحو التالي:

$$A = \begin{pmatrix} u_t^i & u_t^g & u_t^Y & u_t^\pi & u_t^i \\ 1 & 0 & -\alpha_{iY} & -\alpha_{i\pi} & -\alpha_{ii} \\ 0 & 1 & -\alpha_{gY} & -\alpha_{g\pi} & -\alpha_{gi} \\ -\gamma_{Yt} & -\gamma_{Tg} & 1 & 0 & 0 \\ -\gamma_{\pi} & -\gamma_{\pi g} & -\gamma_{\pi Y} & 1 & 0 \\ -\gamma_{it} & -\gamma_{ig} & -\gamma_{iY} & -\gamma_{i\pi} & 1 \end{pmatrix} \quad B = \begin{pmatrix} e_t^i & e_t^g & e_t^Y & e_t^\pi & e_t^i \\ 1 & \beta_{ig} & 0 & 0 & 0 \\ \beta_{gt} & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

وبعد تثبيت بعض العناصر  $\alpha_{jk}$  سيصبح النموذج على الشكل التالي:

$$u_t^i = \alpha_{iY} u_t^Y + \alpha_{ix} u_t^x + \alpha_{i\pi} u_t^\pi + \alpha_{ii} u_t^i + \beta_{ig} e_t^g + e_t^i$$

$$u_t^g = \alpha_{gY} u_t^Y + \alpha_{gx} u_t^x + \alpha_{g\pi} u_t^\pi + \alpha_{gi} u_t^i + \beta_{gt} e_t^t + e_t^g$$

$$u_t^x = \gamma_{xt} u_t^i + \gamma_{xg} u_t^g + e_t^x$$

$$u_t^Y = \gamma_{Yt} u_t^i + \gamma_{Yg} u_t^g + \gamma_{Yx} u_t^x + e_t^Y$$

$$u_t^\pi = \gamma_{\pi} u_t^i + \gamma_{\pi g} u_t^g + \gamma_{\pi x} u_t^x + \gamma_{\pi Y} u_t^Y + e_t^\pi$$

$$u_t^i = \gamma_{it} e_t^t + \gamma_{ig} e_t^g + \gamma_{ix} u_t^x + \gamma_{iY} u_t^Y + \gamma_{i\pi} u_t^\pi + e_t^i$$

### 2.3. النتائج التطبيقية

تغطي سلاسل المعطيات التي استعملناها الفترة من 1970 إلى 2011 أي 42 مشاهدة. واستعملنا كمصدر للسلاسل الزمنية المستخدمة قاعدة بيانات وزارة المالية، والديوان الوطني للإحصائيات، وبنك الجزائر، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. دورية هذه السلاسل سنوية وهذا لافتقار النظام الإحصائي الجزائري لبيانات فصلية عن كل المتغيرات محل الدراسة. بحيث يمكن إيجاد بيانات فصلية أو حتى شهرية بالنسبة لمعدل التضخم لكن بالصعوبة بمكان إيجاد بيانات فصلية عن الناتج الداخلي الخام أو النفقات العمومية أو الإيرادات العمومية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الإيرادات العمومية المسجلة منذ سنة 2000 لا يتم إدراج جزء كبير من إيرادات الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة بل يتم وضعه، في صندوق ضبط الموارد، على أساس سعر برمبل نفط 19 دولار. وفي سنة 2007 تم رفع من هذا السقف إلى 37 دولار للبرميل. وبالتالي فإن جزءاً من الإيرادات لا يتم إدماجه في الميزانية كإيرادات. كما أن كلا من النفقات والإيرادات المستعملة تعبر عن تلك القيم الواردة في قوانين المالية أي التقديرات وليست الاستعمالات الحقيقية، وهذا بالنظر إلى عدم توافر البيانات حول هذه المعطيات إلا ابتداءً من سنة 2008، تاريخ صدور قانون التسوية الميزانية. هذا لا يكفي لتغطية كل فترة الدراسة التي تسمح لنا بالحصول على نتائج ذات معنى إحصائي.

- على الرغم من هذه النقائص المتعلقة بدورية السلاسل الزمنية (سنوية وليست فصلية)، وعدم دقة الإيرادات الميزانية، بالنظر إلى عدم تسجيل كل الإيرادات المحصلة حاولنا تطبيق طريقة SVAR لتحديد آثار صدمة السياسة الميزانية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

#### أ. استقرارية السلاسل

بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اتضح أنها تشير إلى اتجاه تصاعدي وبالتالي عدم استقرارية هذه السلاسل.

تشمل هذه السلاسل ما يلي :

- LDP لوغاريتم النفقات العمومية ؛
- LRB لوغاريتم الايرادات الميزانية؛
- LPIB لوغاريتم الناتج الداخلي الخام؛
- LCONP لوغاريتم الاستهلاك الخاص؛
- LTC لوغاريتم معدل سعر الصرف؛
- INF معدل التضخم.

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية نمر الآن إلى نمذجتها. وندرج السلاسل LDP, LRB, LPIB, LCONP, LTC et INF في نفس الدرجة 1. يجب التحقق من وجود علاقات التكامل المتزامن بالمستويات بين هذه المتغيرات. وقبل القيام بالنمذجة نحدد التأخرات التي يجب اعتمادها وهذا عن طريق تقدير نموذج VAR من 1 إلى 3 وهذا بالنظر إلى أننا استعملنا بيانات سنوية.

ب. التحليل المتعدد المتغيرات

اختيار عدد التأخرات

سنقوم أولاً بتحديد عدد التأخرات  $p$  التي تقوم بتقليل معايير AIC أو SC. يمنح الجدول التالي القيم التي جاء بها المعياران. وعليه وحسب الجدول يعطي تأخير

$P=1$

الجدول رقم 1. نتائج تقدير نموذج VAR

	DLRB	DLDP	DLPIB	DLTC	DLCONP	DINF
DLRB(-1)	-0.099122 (0.26268) [-0.38244]	0.039856 (0.13979) [0.28511]	-0.180129 (0.17456) [-1.03196]	-0.151145 (0.20525) [-0.73939]	0.003203 (0.11968) [0.02700]	4.793386 (7.13300) [-0.97066]
DLDP(-1)	0.562582 (0.29761) [1.88905]	0.203472 (0.16483) [1.23445]	0.356970 (0.20581) [1.73011]	-0.064083 (0.24201) [-1.26480]	0.206178 (0.13990) [1.46810]	2.041511 (8.41037) [-0.24274]
DLPIB(-1)	0.487553 (0.44026) [1.10737]	0.407793 (0.24366) [1.67348]	0.196280 (0.30425) [0.84510]	-0.039598 (0.35779) [-0.11096]	0.286047 (0.20682) [1.38307]	-0.551285 (12.4338) [-0.04434]
DLTC(-1)	-0.132274 (0.21694) [-0.61433]	-0.053624 (0.12007) [-0.44666]	0.037671 (0.14992) [0.25127]	0.396956 (0.17829) [2.25167]	0.077113 (0.10191) [0.75670]	2.026854 (6.12659) [-0.33246]
DLCONP(-1)	-0.058008 (0.40982) [-0.13423]	0.385592 (0.22682) [1.70001]	0.484844 (0.28321) [1.71129]	-0.532201 (0.33303) [-1.60107]	0.303351 (0.19251) [1.57578]	-8.803991 (11.5734) [-0.76603]
DINF(-1)	0.004807 (0.00623) [0.72336]	0.000918 (0.00345) [0.28817]	0.003886 (0.00431) [0.89769]	-0.001638 (0.00508) [0.32312]	-0.000443 (0.00293) [-0.15143]	0.627785 (0.17597) [0.15778]

كتابة نموذج VAR

$$DLRB = C(1)*DLRB(-1) + C(2)*DLDP(-1) + C(3)*DLPIB(-1) + C(4)*DLTC(-1) + C(5)*DLCONP(-1) + C(6)*DINF(-1)$$

$$DLDP = C(7)*DLRB(-1) + C(8)*DLDP(-1) + C(9)*DLPIB(-1) + C(10)*DLTC(-1) + C(11)*DLCONP(-1) + C(12)*DINF(-1)$$

$$DLPIB = C(13)*DLRB(-1) + C(14)*DLDP(-1) + C(15)*DLPIB(-1) + C(16)*DLTC(-1) + C(17)*DLCONP(-1) + C(18)*DINF(-1)$$

$$DLTC = C(19)*DLRB(-1) + C(20)*DLDP(-1) + C(21)*DLPIB(-1) + C(22)*DLTC(-1) + C(23)*DLCONP(-1) + C(24)*DINF(-1)$$

$$DLCONP = C(25)*DLRB(-1) + C(26)*DLDP(-1) + C(27)*DLPIB(-1) + C(28)*DLTC(-1) + C(29)*DLCONP(-1) + C(30)*DINF(-1)$$

$$DINF = C(31)*DLRB(-1) + C(32)*DLDP(-1) + C(33)*DLPIB(-1) + C(34)*DLTC(-1) + C(35)*DLCONP(-1) + C(36)*DINF(-1)$$

وبعد المصادقة على صحة النموذج وإجراء اختبار الاستقرار الشاملة له نمر إلى تحليل أثر الصدمات على المتغيرات  
ح. تحليل أثر الصدمات على المتغيرات

ح.1. تحليل الاستجابات النبضية لنموذج SVAR

يرتكز في التطبيقات التجريبية، ضمن الاستعمالات الأساسية لمسار VAR، على تحليل الاستجابة النبضية. تمثل الاستجابة النبضية أثر صدمة على القيم الجارية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية. ويمكن أن تؤثر  $i^{ème}$  متغيرة مباشرة على هذه المتغيرة، ولكنها تتسرب أيضاً لمجمل المتغيرات عن طريق الهيكلة الديناميكية لـ SVAR. وعليه، وانطلاقاً من هذه الدراسة التي نحن بصدها، نستطيع تبيان ما هي استجابة المتغيرات DLRB, DLDP, DLPIB, DLTC, DLCONP et DINF وهذا بعد حدوث صدمة في كل من المتغيرين DLRB, DLDP.

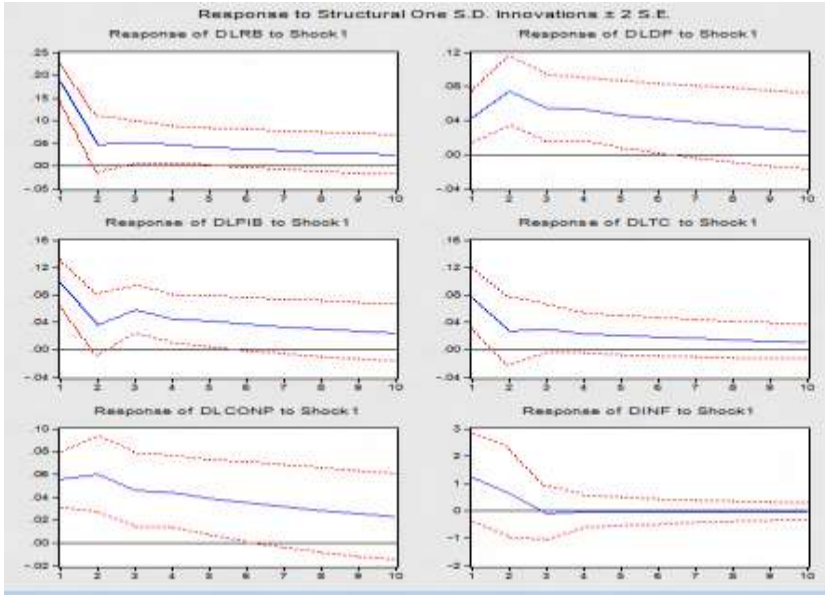
ح.2. تأثير صدمة على الإيرادات الميزانية

نلاحظ أن الصدمات انتقالية بمعنى أن المتغيرات تجد توازنها على المدى الطويل عند 20 فترة على التقريب بالنسبة للمتغيرات الاستهلاك الخاص، والنفقات



العمومية، والناتج الداخلي الخام، "DLCONP" (Consumption privée "DLCONP"، "DLDP" et le PIB "DLPIB") Dépenses publiques وعلى مدى 10 فترات بالتقريب بالنسبة لمعدل سعر الصرف ("DLTC" (Taux de Change "DLTC") و 4 فترات بالنسبة للمتغيرة التضخم ("DLTC" (Taux de Change

المنحنى رقم 5: استجابة كل **DLRB, DLDP, DLPIB, DLTC, DLCONP** et **DINF** إثر صدمة على **DLRB<sup>1</sup>**



**تأثير صدمة (1%) على متغيرة الإيرادات الميزانية DLRB**  
يساوي تأثير صدمة على DLRB بحوالي (1%) على نفسها إلى حوالي (0.183698%) وتؤثر على المتغيرات الأخرى بالشكل التالي:

<sup>1</sup>تمثل المخططات المتقطعة مجال الثقة كما أن الصدمة محل الدراسة تمتد على مدة 10 سنوات (المدى المتوسط).

- تتأثر المتغيرة DLDP بشكل موجب بحوالي (0.044134%) في الفترة الأولى، لترتفع بشكل أعلى بحوالي (0.074542%) في الفترة الثانية، وتتناقص لتصل إلى مرحلة التوازن بعد 18 فترة؛
  - تتأثر المتغيرة DLPIB بشكل إيجابي بقيمة (0.097656%) منذ الفترة الأولى وتتناقص في الفترة الثانية (0.036256%) لتصل إلى أعلى قيمة لها في الفترة الثالثة (0.057645%) لتتخفض فيما بعد لتجد توازنها بعد 17 فترة؛
  - تتأثر المتغيرة DLTC بشكل إيجابي بمقدار (0.075877%) في الفترة الأولى لكنها تتخفض وتجد توازنها بعد 9 فترات؛
  - تتأثر المتغيرة DLCONP بشكل إيجابي وتسجل أعلى مستوى لها في الفترة الثانية (0.059817%) لتتخفض فيما بعد وتجد توازنها بعد 18 فترة؛
  - تتأثر المتغيرة DINF بشكل إيجابي يقدر بحوالي (1.231842%) في الفترة الأولى ولكن لا تلبث هذه المتغيرة أن تجد توازنها في الفترة الرابعة بعد تسجيلها لأثر سلبي غير ذي بال في الفترة الثالثة.
- تمارس الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلا) نوعا من الآثار الكينزية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة. غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك، والنشاط الاقتصادي، في المدى القصير كما رأينا سابقا. وهذا ما سينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل، والضرائب على الاستهلاك.

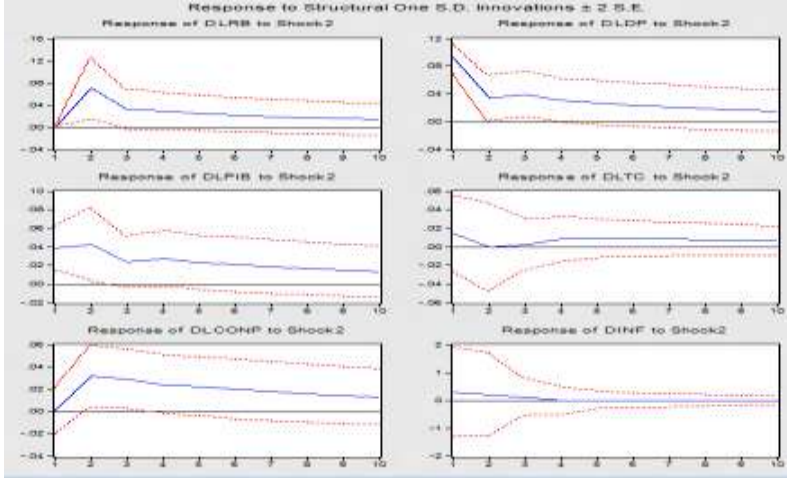
### ح.3. تأثير صدمة على النفقات الميزانية

تأثير صدمة مقدرة بـ (1%) على المتغيرة DLDP

- تؤثر صدمة على DLDP بمقدار (1%) على نفسها يقدر بحوالي (0.091591%) ويؤثر على المتغيرات الأخرى كما يلي:
- تتأثر المتغيرة DLRB بشكل إيجابي مع قيمة صغيرة جداً  $10^{-6} * 2.65$  (% لتصل إلى حدها الأقصى بحوالي (0.069739%) في الفترة الثانية لتتخفف فيما بعد وتجد التوازن بعد 18 فترة؛
  - تتأثر المتغيرة DLPB بشكل إيجابي في الفترة الأولى بقيمة (0.038793%) لتصل إلى حدها الأقصى بقيمة (0.042178%) لتتخفف فيما بعد وتجد توازنها بعد 18 فترة؛
  - تتأثر المتغيرة DLTC بشكل إيجابي بقيمة (0.014873%) في الفترة الأولى لتتخفف في الفترة الثانية وتبقى ثابتة للفترة الباقية؛
  - تتأثر المتغيرة DLCONP بشكل إيجابي بقيمة ضعيفة للغاية (0.000552%) لتصل في الفترة الثانية بحوالي (0.031349%) لتتخفف فيما بعد لتجد توازنها بعد حوالي 18 فترة؛
  - تتأثر المتغيرة DINF بشكل كبير في الفترة الأولى بحوالي (0.290664%) ولكن سيندثر هذا الأثر بشكل كامل ابتداءً من الفترة الرابعة.

المنحنى رقم 6: استجابة كل من المتغيرات DLRB, DLDP, DLPIB, DLTC

DLCONP et DINF بعد حدوث صدمة في المتغيرة DLDP



#### ح.4 تحليل تباين الأخطاء

يمكن استكمال التحليل عن طريق تحليل تباين لأخطاء التقدير. والهدف من وراء هذا حساب مساهمة كل من الصدمات في تباين الأخطاء. ونكتب بالتالي تباين الأخطاء في أفق H حسب تباين الخطأ المخصص لكل من المتغيرتين. نقوم بعدها بحساب النسبة من كل هذه التباينات والتباين الكلي من أجل الحصول على ثقلها النسبي في النسبة.

إن تباين أخطاء تقدير المتغيرة DLRB يرجع بحوالي 80% لإبداعاتها الخاصة، و12% لإبداعات DLDP و6% لإبداعات DLPIB. كما أن تباين أخطاء تقدير المتغيرة DLDP يرجع بحوالي 41,65% لإبداعاتها الخاصة، و41,56% لإبداعات DLRB و12,24% لإبداعات DLPIB. في حين أن تباين أخطاء تقدير المتغيرة DLPIB يرجع بحوالي 25,56% لإبداعاتها الخاصة، و53,68% لإبداعات DLRB و14,70% لإبداعات DLDP. أظهرت النتائج أن تباين أخطاء تقدير المتغيرة DLTC يرجع بحوالي 65,02% لإبداعاتها الخاصة، و27,20% لإبداعات DLRB، و4,09% لإبداعات DLCONP. أما بالنسبة

لتباين أخطاء تقدير المتغيرة DLCONP يرجع بحوالي 21,08% لإبداعاتها الخاصة، و 50,31% لإبداعات DLRB و 10,56% لإبداعات DLCONP. أما بالنسبة لتباين أخطاء تقدير المتغيرة DLINF يرجع بحوالي 83,42% لإبداعاتها الخاصة، و 6,71% لإبداعات DLRB، و 5,01% لإبداعات DLTC.

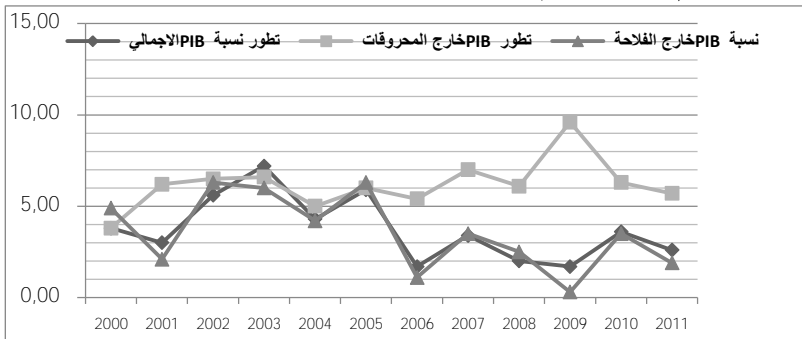
يتضح من هذه النتائج القدرة النسبية للسياسة الميزانية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية. فمنذ انتهاج السلطات العمومية سياسة ميزانية توسعية مساهمة للدورة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع النفقات العمومية بواسطة انتهاج أسلوب المخططات العمومية بهدف الرفع من كفاءة الاقتصاد وتعزيز محيط الأعمال وفتح الفرص لخلق الوظائف لم يكن لها أي أثر أو كان لها أثر ضعيف في هذا السياق. ويمكن أن نعزو هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته ومحدودية قدراته بالنظر إلى السنوات التي عانت فيها الصناعة من ضعف الاستثمار واندثار المؤسسات العمومية. وعلى الرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات (سواء العمومية أو حتى الخاصة) الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي. وهذا ما جعل الحكومة تقرر تحويل هذه المبالغ في إنشاء البنية التحتية مما انجر عنه من جهة مقابلة ارتفاع واردات السلع فقط. وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

تُشير الإحصائيات المتعلقة بنسبة النمو في الجزائر إلى ضعف هذه النسبة المسجلة في العقد الماضي حيث تراوحت بين 4% كمتوسط في عقد التسعينيات لتتخفف إلى 2,1% في سنة 2009، و 3,3% سنة 2010، و 2,5% سنة 2011، و 2,6% سنة 2012. وتُشير تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع طفيف في هذه النسبة لتسجل سنة 2013 نسبة قدرها 3,2% و 3,6% سنة 2014 (البنك الدولي، 2012).

إنّ النتائج الضعيفة لنسبة نمو الناتج الداخلي الخام (المنحنى رقم 11.5.) على الرغم من الاستثمارات العمومية الهائلة في البنية التحتية يشير إلى أخطاء في السياسة الاقتصادية وقعت فيها بلدان أخرى تتميز بنفس سمات الاقتصاد الجزائري (اعتماد الاقتصاد على تصدير سلع أولية).

لا تُعزى محدودية قدرات الحكومة إلى انعدام قدرتها الفنية على تحديد المشروعات الاستثمارية الأساسية وتنفيذها ومراقبتها فحسب، بل إنها غالباً ما تكون نتيجة لفساد القطاع العام الذي يتيح لأصحاب النفوذ إساءة إنفاق وتخصيص إيرادات الموارد غير المتوقعة، بسبل تشمل عقود تشييد مرتفعة القيمة تكون عرضة بوجه خاص لسوء الإدارة. ونتيجة لذلك تكون الاستثمارات العامة الموسعة بصورة حادة في بعض الحالات هي الطريق الخاطئ (أرزقي وآخرون، 2012). تُوثّق دراسات الحالة المشروعات الاستثمارية التي عابها عدم الكفاءة وأسهمت أيضاً في سوء تخصيص الموارد (دراسة Gelb, 1988). وحتى بعد اكتمال المشروعات الكبيرة فقد أخفقت في بعض الأحيان في توفير المنافع المرجوة حيث كانت الحكومات غير قادرة على تغطية التكاليف المرتفعة اللازمة لتشغيلها وصيانتها.

المنحنى رقم 7: تطور نسبة الناتج الداخلي الخام، وخارج المحروقات، وخارج الفلاحة (2011-2000)



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (2012).

صاحب اطلاق البرامج الاستثمارية في الجزائر استشراف الفساد على نطاق واسع خاصة في المشاريع الكبرى للطرق السبارة وكذا عقود إنشاء محطات إنجاز الكهرباء، وتحفل الصحف بنقارير عن فساد كبير على كل المستويات وشمل تقريباً كل القطاعات. تشير دراسة أجريت لثلاثين بلداً مصدراً للنقط غطت الفترة 1992-2005 إلى أن الإيرادات النفطية الكبيرة غير المتوقعة تسبب زيادة كبيرة في الفساد (Arezki and Brükner, 2011). كما يبين مؤشر أعده صندوق النقد الدولي لجودة إدارة الاستثمار العام حدوث انخفاض ملحوظ في جودة إدارة الاستثمار في البلدان المصدرة للموارد.

### خاتمة

حاولنا في هذا المقال تحليل إدارة السياسة الميزانية في مرحلة الاصلاحات بدراسة حالة الجزائر منذ سنة 1990- وهذا بالتعرض بشكل أساس للآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة الميزانية بالجزائر باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR. وأمكنا التوصل إلى نتائج توضح مدى قدرة السياسة الميزانية على التأثير إيجابياً أو سلبياً على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

فحدث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في النفقات العمومية مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط، وبمضاعف صغير جداً. أما في المدى المتوسط والطويل فسيؤثر تأثير سلبى. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم و الفائدة فقد جاءت إيجابية. بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، وتأثير سلبى لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص. مما يعني بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينية من خلال ظهور آثار مزاحمة.

حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي. نفس الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي، لكن بمضاعف صغير جداً، في حين ستولد هذه الصدمة ارتفاعاً في معدلات التضخم في المدى القصير ليتلاشى هذا في المدى البعيد. أما تأثير هذه الصدمة على الاستهلاك الخاص فقد جاءت إيجابية ومعنوية في المدى القصير فقط وبقيم صغيرة للغاية.

### قائمة المراجع

#### باللغة العربية

أرزقي رابح، ودوبوي أرنو، وغليب ألن، (2012). الانفاق أم التوزيع. التمويل والتنمية، ديسمبر، صفحات 28-31  
البنك الدولي، (2012). الآفاق الاقتصادية العالمية، إدارة النمو في عالم متقلب. واشنطن: منشورات البنك الدولي.  
شبيبي عبد الرحيم، وشكوري سيدي محمد، وبن بوزيان محمد (2010). " الأثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية". منتدى البحوث الاقتصادية، سلسلة أوراق عمل رقم 536.  
قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (2012). وزارة المالية الجزائرية. «

#### باللغة الأجنبية

ALESINA A, ARDAGNA S, PEROTTI R, SCHIANTARELLI F. (2002). «The American Economic Review», Vol. 92, No. 3, pp. 571-589

AREZKI R., BRÜCKNER M, (2012). «commodity windfalls, democracy and external debt», The Economic Journal, vol 122, N°561 pp 848-866



- BAHLOUL M, HAMEL B**, (1992). «Politiques d'ajustement et emploi», les *Cahiers du CREAD n°30*, 2<sup>ème</sup> trimestre, pp 33-53.
- BENABDALLAH Y**, (1999). «Ajustement structurel et nouveau statut de la rente pétrolière en Algérie». Les Cahiers du CREAD n°46-47, 4<sup>ème</sup> trimestre 1998 et 1<sup>er</sup> trimestre 1999, pp 57-66.
- BIAU, O.; GIRARD, E.** (2005). «Politique budgétaire et dynamique économique en France: l'approche VAR structurel ». *Économie et Prévision*, 169–171, pp (1–24).
- BLANCHARD, O.; PEROTTI, R.** (2002). «An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output», *Quarterly Journal of Economics*, 117(4), pp (1329-1368).
- BLANCHARD O, DELL'ARICCIA G, and MAURO P.** (2010), «Rethinking Macroeconomic Policy». IM F Staff Position Note, Research Department.
- FATÁS, A., and I. MIHOV** (2001). «The Effects of Fiscal Policy on Consumption and Employment: Theory and Evidence». CEPR Discussion Paper 2760. London.
- FEMISE.** (2006), Algérie, country profile.
- FONDS monétaire international** (2006), Algérie : Questions choisies. Rapport du FMI No. 05/52.
- INTERNATIONAL Monetary Fund.** (2001, 2005), IMF country report, Algeria statistical appendix
- NASHASHIBI K, ALONSO-GAMO P, BAZZONI S, FELER A, LAFRAMBOISE N et PARIS –HORVITZ S.** (1998), «Algérie Stabilisation et transition à l'économie de marché». Washington : Fonds Monétaire International.
- PEROTTI, R.** (2005). «Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries». CEPR Discussion Paper 168. Center for Economic Policy Research, London.